

## الشرح الكبير

وفيها دليلهما و ) لو باع الراهن الرهن المعين المشترط في عقد البيع أو القرض ( مضى  
بيعه ) وإن لم يجر ابتداء ( قبل قبضه ) للمرتهن ( إن فرط مرتنه ) في طلبه حتى باعه  
وصار دينه بلا رهن لتفريطه ( وإلا ) يفرط بل جد في الطلب ( فتأويلان ) في مضي البيع فات  
أم لا ويكون الثمن رهنا وفي رده إن لم يفت ويبقى رهنا وإلا فالثمن ( و ) إن باعه ( بعده  
( أي بعد قبض المرتهن له ) ( فله ) أي للمرتهن ( رده ) أي رد البيع فيكون رهنا ( إن بيع  
بأقل ) من الدين ولم يكمل له ما نقص والدين عين مطلقا أو عرض من قرض ( أو ) بيع بمثل  
الدين فأكثر و ( دينه عرضا ) من بيع إذ لا يلزم قبول العرض قبل أجله ولو بيع بقدر الدين  
إذ الأجل فيه من حقهما بخلاف العرض من قرض فإن الأجل فيه من حق المقترض ( وإن أجاز )  
المرتهن البيع ( تعجل ) دينه من الثمن فإن وفى وإلا اتبعه بالباقي .  
ولما تكلم على تصرف الراهن في الرهن بعوض ذكر تصرفه بغيره فقال ( وبقي ) العبد رهنا  
( إن دبره ) سيده الراهن ولو قبل القبض